

Received 25 March 2019; accepted 19 June 2019.
Available online 1 October 2019

تنميط مستويات الاستقرار الحضري كموجه لإعداد المخططات الإستراتيجية للمراكز الإدارية

أ.م.د / إبتهاال أحمد عبد المعطى

أستاذ مساعد قسم التنمية العمرانية الإقليمية
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة
ebtehala@hotmail.com

ملخص البحث

تشهد عملية إعداد المخططات الإستراتيجية للمستويات الإقليمية طفرة في مصر، ترتبط بالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها مصر، وأدت إلى تدارك أهمية المستوى الإقليمي في عملية التنمية. طرح قانون البناء ١١٩ المستويات التي تعد لها مخططات استراتيجية من مستوى قومي ومحافظات، ومخططات استراتيجية للمدن والقرى. ولم يتضمن ذكر مستوى المراكز والمستويات البيئية الأقل الذي يضمه باعتبار أن مخططات المدن والأحوزة العمرانية المنظمة للنمو العمراني القرى، ومقترحات المشروعات المحلية كافية لإحداث تنمية. وغاب عن مفهوم التخطيط الإستراتيجي في القانون التكامل بين مستوى المدينة ومركزها وكقلب لتنمية المناطق والتجمعات الريفية فيه. ومن الفجوات المنهجية أيضاً أن دليل العمل المرجعي للمحافظات لا يهتم بدراسة المراكز وإنما يكتفي بتوزيع المقترحات من الأنشطة الاقتصادية والخدمات الإقليمية على المراكز أثناء إعداد المخططات، الأمر الذي ينتج عنه فجوات في الربط بين المشروعات الإقليمية وتأثيراتها على مستوى المراكز، إلى جانب عدم دراسة أوجه التمايز أو الاختلافات في التعامل مع مدن المحافظة في توزيع المشروعات. تأتي أهمية البحث في طرح أسلوب منهجي لتنميط المراكز كموجه للمخططات الاستراتيجية على مستوى المراكز. وأهم خطوات التنميط هو فهم طبيعة إقليم المدينة وهو الوحدة التخطيطية المقابلة للحدود الإدارية ويبنى على فهم طبيعة العلاقة بين المدينة وظهرها الريفي. عملية التنميط لها معايير قياس مختلفة طرحت في التجارب والأدبيات العالمية، يركز البحث منها على استقرار السكان لمدينة المركز نتيجة حراك سكاني من خارجها وحراك داخلي في ظهورها. لذلك استهدف البحث استقرار الاستقرار والحراك السكاني لسكان الحضر بين المدن المصرية لتنميط أقاليمها، أسباب التنازل على المستوى القومي لأن حراك سكان الحضر يتم نتيجة العلاقات التشابكية بين المدن في النظام القومي كنتيجة لسياسات التنمية المختلفة على جميع المستويات لمركزية الدولة ومركزية النظام العمراني الحضري، لذلك إذا تم التدخل بسياسات لأقاليم المدن باعتبارها جزء من المنظومة القومية سيتحقق دور المدينة في إقليمها وعلى المستوى القومي وخاصة أن هناك مستويات من أقاليم المدن ذات أهميات مختلفة على المستوى القومي والإقليمي.

ينقسم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية تناقش أهمية مستوى المراكز والاختلاف بين المركز وإقليم المدينة، ثم استقرار معايير تنميط أقاليم المدن في التجارب العالمية، واختبار المعايير المختارة في تنميط المدن ومراكزها على المستوى القومي، وينتهي البحث بمجموعة التدخلات المطلوبة لتخطيط كل نمط ثم التوصيات.

الكلمات الدالة

أقاليم المدن الوظيفية - Functional Region - الاستقرار الحضري - Urban Stability - أقاليم المدن الريفية - Urban Rural Region

مقدمة

تشهد عملية إعداد المخططات الإستراتيجية للمستويات الإقليمية طفرة في مصر، ترتبط بالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها مصر، والتي أدت إلى تدارك أهمية المستوى الإقليمي في عملية التنمية. طرح قانون البناء ١١٩ المستويات التي تعد لها مخططات استراتيجية من مستوى قومي ومحافظات، ومخططات استراتيجية للمدن والقرى. ولم يتضمن ذكر مستوى المراكز والمستويات البيئية الأقل الذي يضمه باعتبار أن مخططات المدن والأحوزة العمرانية المنظمة للنمو العمراني للقرى، ومقترحات المشروعات المحلية كافية لإحداث تنمية. وغاب عن مفهوم التخطيط الإستراتيجي في القانون التكامل بين مستوى المدينة ومركزها الإداري وكقلب لتنمية المناطق والتجمعات الريفية فيه. ومن الفجوات المنهجية أيضاً أن دليل العمل المرجعي للمحافظات لا يهتم بدراسة المراكز الإدارية وإنما يكتفي بتوزيع المقترحات من الأنشطة الاقتصادية والخدمات الإقليمية على المراكز أثناء إعداد المخططات، الأمر الذي ينتج عنه فجوات في الربط بين المشروعات الإقليمية وتأثيراتها على مستوى المراكز، إلى جانب عدم دراسة أوجه التمايز أو الاختلافات في التعامل مع مدن المحافظة في توزيع المشروعات.

تأتي أهمية البحث في طرح أسلوب منهجي لتنميط المراكز كموجه للمخططات الاستراتيجية على مستوى المراكز الإدارية. وأهم خطوات التنميط هو فهم طبيعة إقليم المدينة وهو الوحدة التخطيطية المقابلة للحدود الإدارية ويبنى على فهم طبيعة العلاقة بين المدينة وظهيرها الريفي. عملية التنميط لها معايير قياس مختلفة طرحت في التجارب والأدبيات العالمية، يركز البحث منها على استقرار السكان لمدينة المركز الإداري نتيجة حراك سكاني من خارجها وحراك داخلي في ظهيرها. لذلك استهدف البحث استقرار الاستقرار والحراك السكاني لسكان الحضر بين المدن المصرية لتنميط أقاليمها، أسباب التنازل على المستوى القومي لأن حراك سكان الحضر يتم نتيجة العلاقات التشابكية بين المدن في النظام القومي كنتيجة لسياسات التنمية المختلفة على جميع المستويات لمركزية الدولة ومركزية النظام العمراني الحضري، لذلك إذا تم التدخل بسياسات لأقاليم المدن باعتبارها جزء من المنظومة القومية سيتحقق دور المدينة في إقليمها وعلى المستوى القومي وخاصة أن هناك مستويات من أقاليم المدن ذات أهميات مختلفة على المستوى القومي والإقليمي.

فكرة إقليم المدينة ظهرت في الأدبيات العالمية كبعد عمراني وعلاقات تبادلية بين وظائف المدينة والتجمعات الأقل في ظهيرها مع نظرية المحلات المركزية Central Place Theory من خلال العالم (Scott, 2019) Walter Christaller، وتنامى مفهوم إقليم المدينة مع زيادة التحضر للمجتمعات وظهور أنماط جديدة من التجمعات الحضرية، منها ما يلعب دور المركز الصناعي، والمدن العالمية، ومدن مراكز الأعمال. جميعها قدمت نماذج مختلفة من شكل العمران وشكل العلاقات التبادلية بينها وبين ظهيرها المباشر وغير المباشر، أصبح مفهوم الإقليم ومكوناته وحدوده تختلف باختلاف الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وتحولت العلاقة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من فكرة التدرج الهرمي من المدينة إلى التجمعات الريفية في محيطها ودور المدينة كمركز الأنشطة الحضرية، إلى مفهوم الإقليم الحضري الممتد يضم مزيجاً من الأراضي الزراعية ومراكز التسوق والأنشطة الخدمية ومناطق السكن (Scott, 2019). تحرك عمران وأنشطة المدينة لخارج حدودها أعطى فرصة وصول الطرق والبنية الأساسية إلى المناطق النائية في الظهير، ومع إختلاف مستويات الدول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إختلفت ممارسات التخطيط والتنمية في المدن وانعكس بصورة مباشرة على ظهيرها. الإختلاف في مكونات أقاليم المدن دعى الباحثين إلى اختبار مفهوم إقليم المدينة وإعادة التنميط واختبار الحدود، ومن هنا تأتي ضرورة موضوع البحث في إيجاد معايير يمكن استخدامها في دراسة وتنميط أقاليم المدن في ظل غياب المفهوم من الأساس في الحالة المصرية، والإعتماد على الوحدة الإدارية كأسس لوضع مخططات التدخل المختلفة.

أولاً: أهداف البحث

الهدف الرئيسي للبحث وهو وضع إطار لتنميط المراكز الإدارية من خلال إقليم المدينة بهدف توظيفه في وضع المخططات الاستراتيجية للمراكز الإدارية، كما يستهدف البحث عدد من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على تحديات تحديد وتنميط أقاليم المدن من التجارب العالمية.
- التعرف على معايير وطرق التنميط المختلفة المستخدمة، واختبار المعايير المختارة في تنميط المدن ومراكزها على المستوى القومي.
- استنباط أنواع أقاليم المدن في مصر من خلال التنميط، ورسم خريطة Topology للمراكز. طرح توصيات للتعامل مع تخطيط المراكز الإدارية كأقاليم مدن في كل مستوى.

ثانياً: منهجية وأساليب البحث

ينقسم البحث إلى أربعة أجزاء أساسية كالتالي:

- الجزء الأول: يستعرض المفاهيم المتعلقة بإقليم المدينة والاختلاف بين المركز الإداري وإقليم المدينة وتحديات قياسه.
- الجزء الثاني: يستعرض أهمية أقاليم المدن في التنمية.
- الجزء الثالث: استقرار معايير تنميط أقاليم المدن في التجارب العالمية.
- الجزء الرابع: تنميط أقاليم المدن المصرية من خلال التحليل الإحصائي Cluster analysis لتصنيف المدن والمراكز الإدارية.
- الجزء الخامس: وينتهي البحث بعرض توصيات خاصة بمجموعة التدخلات المطلوبة لتخطيط كل نمط.

١ مفاهيم إقليم المدينة وتحديات قياسه

يعرف إقليم المدينة وظيفياً على أنه النطاق الذي يعكس القرارات التي يتخذها السكان في اختيار مكان السكن والعمل والتنقل إلى العمل، وهو أيضاً النطاق الذي تمارس فيه المدينة نفوذها الاقتصادي من خلال توطن الأنشطة الاقتصادية التي تعبر على نشاط الشركات والمستثمرين. ويتمثل البعد الاجتماعي لإقليم المدينة في كونه البيئة الاجتماعية التي تخلق روابط بين سكان المكان وبين عناصره الاقتصادية والخدمية. أما إدارياً فهي الحدود التي تمثل فيها السلطة المحلية الإدارية، وتضع وتراقب تنفيذ اللوائح والقوانين المنظمة للعمران والأنشطة الاقتصادية والسكان (Scott, 2019; Rodríguez-Pose, 2008).

والاقتصادية بين إقليم وآخر تحتاج إدارة التنمية المحلية بنية مؤسسية تعكس الوضع المحلي، ولكن مع عدم توافر كل أشكال الإدارات في الهيكل المؤسسي على مستوى المحليات والبلديات داخل الإقليم، يظهر دور المستوى الإقليمي في تقديم شبكات تعاونية (مثل جمعيات الأعمال أو إدارات الحكومة المركزية) التي يمكنها تعبئة الموارد المطلوبة لمشروعات التنمية المحلية، فالمستوى الإقليمي يضمن تكافؤ الوصول إلى البنية التحتية لاستدامة التنمية والإدارة الحكيمة. ولتحقيق اللامركزية لمستوى إقليم المدينة دور مهم في عملية نقل السلطات وخاصة السلطات التشريعية الخاصة بتنظيم استغلال الأرض لصالح مؤسسات الأعمال للتسريع بعمليات توطین الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ولكن بشرط وجود مخطط يضمن كفاءة استخدام الأرض في المدينة وفي التجمعات الريفية.

٢/٢ دور إقليم المدينة في دعم اقتصاد المدينة

لم يعد يقتصر دور إقليم المدينة على إمداد المدينة بالإنتاج الزراعي المطلوب للتصنيع، فقد اتسع دور الظهير إقتصادياً خاصة الدول المتقدمة -كظهير تكنولوجي (مثل الجامعات ومراكز التطوير والأبحاث) تتوطن به مشروعات ريادة الأعمال، التي تمثل آلية في إحياء إقتصاد المدينة وزيادة نفوذها ليس على المستوى المحلي فقط وإنما المستويات الأعلى (Deas & Ward, 2000).

٣/٢ دور إقليم المدينة في ضبط النمو العمراني

النظر إلى مخطط المدينة فقط والتوسع في حيزها دون النظر في العلاقات البيئية في المكان بين القرى والمدن، يزيد من مشاكل النمو العمراني غير المنظم في الأطراف الريفية. لذلك يأتي أهمية مخطط إقليم المدينة في وضع ضوابط للنمو على الأراضي في المناطق البيئية للتجمعات من خلال تقسيم الإقليم إلى مناطق تنموية توضع لها حدود تكتيف، مناطق مفتوحة للنمو العمراني بحيث توظف فيها الأحوزة العمرانية حسب احتياجات النمو. ويمكن أيضاً تقييم الأثر التنموي للمشروعات على مستوى الإقليم لتحديد صلاحية الكيانات العمرانية لتوطین المشروعات مكانياً واقتصادياً اجتماعياً في المخطط، بدلاً من إقترح المشروعات على المستوى الفردي (Project Focus (Welsh Government, 2012; Rodríguez-Pose, 2008) يساهم ضبط التوزيع العادل للمشروعات والمتوافق مكانياً مع الخصائص والأولويات في تقليل أثار الإستقطاب العكسي للسكان في المناطق الريفية.

٣ معايير تنميط أقاليم المدن في التجارب العالمية

تعد تجربة الإتحاد الأوروبي من أهم التجارب في تنميط أقاليم المدن بهدف وضع سياسات تنمية لتقليل الفروق التنموية بين دول الإتحاد. تم عمل دراسات الأقاليم المكونة للدول ونظراً لإختلاف التعريف الخاص بأحجام المدن والوحدات الإدارية والنظم الإدارية، تشمل قياس مستويات التحضر والتباينات في الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لأهمية عملية التحضر في عمليات التنمية، إلى جانب قياس أثار التحضر على البيئة للدفع بسياسات تحسين للبيئة، ودعى ذلك إلى تنميط المدن وأقاليمها باعتبارها النواه الأولى لوضع سياسات على المستوى الحضري والريفي في مجموعها ستؤدي إلى تقليل الفروق التنموية. مجموعة المعايير المستخدمة تخدم القطاعات المستهدفة في التنمية بما فيها تقسيم مناطق استخدامات الأراضي للأقاليم والمدن وتحسين البيئة العمرانية لتقديم بيئة مشجعة على جذب الاستثمارات وتوطین المؤسسات الاقتصادية وخلافها.

أولاً: تنميط المدن على المستوى القومي Core City

يهدف تنميط المدن على المستوى القومي إلى رسم صورة مكانية للإتزان الحضري على المستوى القومي national systems settlement. بما أن المدن هي قاطرة التنمية على المستوى القومي فإن تنميط المدن لا يركز فقط على دراسة خصائصهم العامة للتعرف على أوجه التشابه والإختلاف بين المجموعات لهم. وإنما هدف التنميط معرفة عوامل البيئة الخارجية والداخلية المؤثرة على ظهورها وأيضاً دور هذه العوامل على رسم السياسات المستقبلية للتنمية الحضرية الداعمة للنمو الإقتصادي وحركة السكان على المستوى القومي، طالما إرتبط النمو الاقتصادي بتمركز السكان مكوناً بذلك كتلاً حضرية. لذلك اعتمدت دراسات تنميط المدن على المستوى القومي على معايير تحديد أقاليم المدن المركزية Core City region والتي تلعب دوراً إقتصادياً ووظيفياً وسياسياً على المستوى القومي والعالمي (Piorr, Ravetz, & Tosics, 2011). لذلك لا تضم ظهير ريفي وإنما كتل حضرية متصلة أو منفصلة مثال إقليم القاهرة الحضري وتمثل نطاق حضري وظيفي Functional Urban Area (Geyer & Kontuly, 1993).

ثانياً: تنميط أقاليم المدن الرئيسية الإقليمية City- Regional region:

تهدف إلى تنميط المدن على المستوى القومي أيضاً للتمييز بين أنماط أقاليم المدن ذات العلاقات على مستوى الأقاليم داخل الدولة، وتحديد مدي تحضرها ومدي العلاقة بينها وبين محيطها العمراني (الريفي أو الحضري) ويضم نمطين فرعيين هما: (١) أقاليم متحضرة لها مركز حضري رئيسي Core urban area لها ظهير ريفي متكامل مع المركز الحضري Metropolitan region، (٢) إقليم مدينة ويضم مدينة رئيسية وتجمعات ريفية Urban- Rural region ويطلق عليها

أيضاً الأقاليم الوظيفية Functional region حيث تمثل ثنائيات العلاقات Urban- Rural dichotomy بين المدينة وظهيرها الريفي محور التنمية، فتركز معايير التمييز على اختبار نوع ومستوى العلاقات الاجتماعية- الاقتصادية والوظيفية بينهما وجغرافياً توزيع استعمالات الأراضي في الإقليم (Pierr et al., 2011). كلما زادت درجة تحضر الإقليم كلما كان داله في قدرتها أن تلعب دور اقليمي أو قومي ونتيجة زياده التركيز الحضري يمكن أن تتحول إلى نطاق حضري مركزي. أما أقاليم المدن شبه الحضرية ذات العلاقات المحدودة فمعظمها من المدن صغيرة الحجم، مستوى الأنشطة الحضرية بها يرتبط باحتياجات ريف ظهيرها.

جدول (1) معايير تمييز أقاليم المدن في التجارب العالمية

مستوى إقليم المدينة	معايير التمييز	نطاق الحدود
أقاليم المدن المركزية CORE CITY REGION (THE URBAN AREA + PERI- URBAN AREA = FUNCTIONAL URBAN AREA).	<ul style="list-style-type: none"> ■ النقل السكاني بين سكان الحضر بالدولة. ■ ترتيب المدن شبكة المدن العالمية والقومية. ■ حركة الهجرة بين المدن على المستوى القومي والتي تعطي قراءة. ■ تمركز المؤسسات التي تعطي ثقل للاقتصاد القومي والعالمى مثال الشركات العالمية والقومية، البنوك، الخدمات القومية والعالمية. ■ تمركز العمالة وتصنيف خصائصها الداعمة للتنافسية. ■ حركة الإستثمار الخارجي والقومي بين المدن على المستوى القومي. ■ معايير الكثافة السكانية العامة وكثافة استغلال الأرض. 	لا يرتبط انتشار عمرانيا بالحدود الإدارية لأن عناصرها العمرانية وتأثيرتها لا تتمركز في المنطقة المركزية فقط وإنما في نطاق كبير سواء في الكتلة الرئيسية أو في كتل حضرية أخرى قريبة منها، أو محاور طولية. وتسمى نطاق حضري وظيفي Functional Urban Area
الأقاليم المتحضرة METROPOLITAN REGION	<ul style="list-style-type: none"> ■ امتداد الشبكات وخطوط النقل العامة من المدينة الرئيسية إلى خارج وداخل الإقليم ■ مستويات التحضر من خلال خصائص السكان ودرجة تحضر الأنشطة الاقتصادية. ■ نسبة تركيز السكان في مدينة الإقليم من إجمالي سكان الإقليم. ■ خصائص السكن ونمط توزيع الأنشطة ■ حجم الاقتصاد للإقليم ونتاجية الإقليم GDP كفاءة البنية الأساسية. 	على المستوى القومي تصنف الأقاليم من خلال مراحل التحضر ومن خلال قياس حركة السكان والهجرة ومعدلات النمو للمدن ويتم التصنيف لإقاليم المدن من حيث كونها في مرحلة التحضر، (Sub urbanization. urbanization. dis urbanization) (Pierr et al., 2011; Lindsay, 2012)
أقاليم المدن الريفية URBAN-RURAL REGION	<ul style="list-style-type: none"> ■ تدفقات رحلات العمل اليومية أو التنقل اليومي. ■ تدفقات البضائع للإستهلاك اليومية وتدفق انتاج الإقليم خارج الإقليم. ■ التوزيع السكاني الداخلي وخصائصهم ■ تخصص الأنشطة بين الحضر والريف ■ حجم الاقتصاد للإقليم ونتاجية الإقليم GDP 	كما تختبر حدود الإقليم الخارجية بحدود الهيكل المكاني الحضري مثال أحادي النواة أو متعدد الأنوية فكلما كان متعدد الأنوية تتمركز بعض الخدمات والأنشطة الحضرية في ظهيرها كلما كان أكثر تحضراً.

المصدر: الباحث اعتماداً على مجموعة التجارب العالمية للاتحاد الأوروبي والدول المختلفة.

٤ إطار منهجي لتمييز أقاليم المدن المصرية

من خلال مناقشة مكونات إقليم المدينة وأنواعه والمعايير المستخدمة في التمييز، يخلص البحث إلى أن المعايير المعتمدة على تمييز أقاليم المدن اعتماداً على حجم المدينة أو الدور الإداري للمدينة لا يعتبر مناسب لطرح استراتيجيات مستقبلية يدخل في مكوناتها دور وظيفي مستقبلي للمدينة وحجم سكان متغير للمدينة وإقليمها ولا يعتمد على موجات ثابتة من معدلات النمو السكاني طول فترة التنمية المستهدفة. وكما استعرض البحث التحديات المختلفة التي تقابل قياس الديناميكيات المرتبطة بمفهوم إقليم المدينة وتدخل في عملية التمييز، ولكن مجال الورقة البحثية لا يسع لقياس المعايير الديناميكية مثال (تدفقات الرحلات من وإلى الإقليم، تدفق الموارد والانتاج، وخصائص النمو العمراني.....) لذلك سيركز البحث على المعايير التالية:

- تحديد مرحلة التحضر Urbanization Stage: باستخدام مؤشر الإستقرار الحضري ويعني معدل استقرار سكان حضر الجمهورية بين المدن خلال الفترات التعددية، لتتبع المدن بين الأربعة فترات تعددية لبيان مدى تراجع قدرة المدينة على جذب السكاني من خلال تراجع معدلات نصيب المدينة في استقرار سكان حضر الجمهورية، أو تذبذبها، أو استمرار نمو جذبها، وحساب الإستقرار السكاني لريف المراكز أيضاً يتم حساب معدل الإستقرار باستخدام معادلة التوطن التالية:

$$\frac{\text{الزيادة في حجم سكان المدينة}}{\text{حجم سكان المدينة}} = \frac{\text{الزيادة في سكان حضر الجمهورية}}{\text{حجم سكان حضر الجمهورية}}$$

- معدل التغير في حجم سكان المدينة: ويقاس مدى تأثير الاستقرار في حجم سكان الحضر في المدينة (كعامل خارجي) على التغير في حجم سكان المدينة (التغير الداخلي) فإذا كان التغير كبيراً هذا يعني أن المدينة تتعرض إلى ديناميكيات في حجم السكان نتيجة ميزات داخلية (مثل فرص اقتصادية أو اسكان)، أو ميزات خارجية (مثل قربها من تجمع حضري رئيسي أو مناطق عمل أو ميزات موقعية).
- نوع الهجرة على مستوى المراكز: وتقاس أسباب الجذب السكاني للمدينة والأكثر تأثيراً على التغير في حجم سكانها.

ويرجع أسباب اختيار هذه المؤشرات أنها تشير إلى عنصر ديناميكي مهم في عملية التخطيط وتتفاعل وتتغير مع المستجدات دون التقيد بالحدود الإدارية، ومن المتوقع أن تحدد المراكز الأكثر حيوية سكانياً، وبالتالي من المتوقع أن تكون لديها تحديات على مجالات التنمية الحضرية والريفية أو ميزات يمكن توظيفها في إعداد المخططات الاستراتيجية، بل ستساهم أيضاً في تحديد المحافظات التي تحتاج مراكزها سياسات لإحداث اتزان بين مدنها.

والجدير بالذكر أن قياس الديناميكية السكانية أحد المعايير الرئيسية التي يمكن أن تنميط أقاليم المدن من خلالها، ولكن إضافة المعايير الاقتصادية والعمرانية ستضيف بعداً أعمق جديداً في التنميط وسيساهم في كفاءة أولويات التنمية في القطاعات الاقتصادية والعمرانية.

١/٤ نتائج تنميط الاستقرار السكاني لمدن ومراكز الجمهورية

تم استخدام الأساليب والتحليلات الإحصائية باستخدام spss لعمل cluster analysis للمدن والمراكز وتقسيمهم إلى خمس مجموعات، لعدد ٢٤٤ مدينة (قائمة وجديدة) و ٢٠٨ مركز طبقاً لتعداد ٢٠١٧، وتم مراعاة دخول عدد من المدن نتيجة التحول الإداري بين التعدادات لضمان القراءة الصحيحة لتطور الإستقرار الحضري للمدن بين تعدادات (١٩٦٧ : ٢٠١٧) وكذلك المراكز بين تعدادات (١٩٩٦ : ٢٠١٧). ويوضح (الشكل ٢) المعايير المستخدمة في تنميط الإستقرار السكاني للمدن والريف ونتائج المجموعات. جدول (٣، ٤) ملاحق

شكل (٢) معايير وقيم تنميط الإستقرار السكاني للمجموعات (حضر وريف)



المصدر: الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

٢/٤ نتائج تنميط التغير في حجم سكان مدينة المركز وأسباب الهجرة للمراكز الإدارية

يتم دائما حساب منحنيات النمو السكاني للمدن وأقاليمها لاختيار المعدل المناسب لتوقع الحجم السكاني المستقبلي، دون قراءة مدى تأثير استخدام معدل النمو في تغير رتب المدينة إذا أحدثت تغير في حجم سكانها الأساسي الذي بنيت عليه استراتيجيات البنية الأساسية والإسكان وغيره من الاحتياجات. ودائما ما يقرأ التغير الحادث في الرتبة في الإقليم التخطيطي أو المحافظة خلال الفترات المختلفة منفصلاً عن تأثير الاستقرار السكاني الحادث نتيجة عوامل خارجية مثل الهجرة. وبالتالي تنتج توقعات للسكان لا تتناسب مع حجم التغير والذي سيتطلب إضافة موجبات وقوى محركة مختلفة عن دراسة المدينة منفصلاً.

الاعتماد على التغيير في حجم سكان المدن في التتميط يشير إلى تأثيرات النمو السكاني أو الاستقرار الحضري التي حدثت خلال الدورات الزمنية المختلفة في الحجم السكاني. فإذا ارتفع الاستقرار السكاني في المدينة وقابلها تغيير في حجم سكانها كبير، هذا يعني ثبات المدينة في أدائها في النسق الحضري القومي وأنها قد تمثل دوراً رئيسياً في الإئزان الحضري على المستوى القومي، وبالتالي مستوى السياسات التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند صياغة الاستراتيجية (Coombes, 2014). مثال مساحات الأراضي التي ستضاف للمدينة في فترات التنمية واحتياجاتها من البنية الأساسية. ويوضح (الشكل ٣) المعايير المستخدمة في تهميط التحرك السكاني للمراكز (الهجرة) ونتائج المجموعات^١، وأيضاً الفئات المستنتجة من التغيير في الحجم السكاني لحضر وريف المراكز^٢ ويوضح (شكل ٧) تصنيف المراكز طبقاً لأنواع التحرك السكاني.

الشكل (٣) قيم مجموعات التغيير في الحجم السكاني (مدن - ريف) وقيم مجموعات نسب الهجرة



المصدر: الباحث بناءً على التحليل الإحصائي.

٣/٤ خريطة تهميط المدن والمراكز الإدارية المحافظات المصرية طبقاً لخصائص الأقاليم الوظيفية

عند ربط الاستقرار السكاني للمدن وريف المراكز مع معيار الهجرة يمكن تحديد مراحل التحضر الحالية على أساسها تحديد أنواع أقاليم المدن والتي تم إستعراضها من التجارب العالمية، وفيما يلي العلاقة بين نتائج تهميط المدن وريف المراكز في معياري الاستقرار السكاني والهجرة وأنماط الأقاليم الوظيفية طبقاً لمواصفاتها:

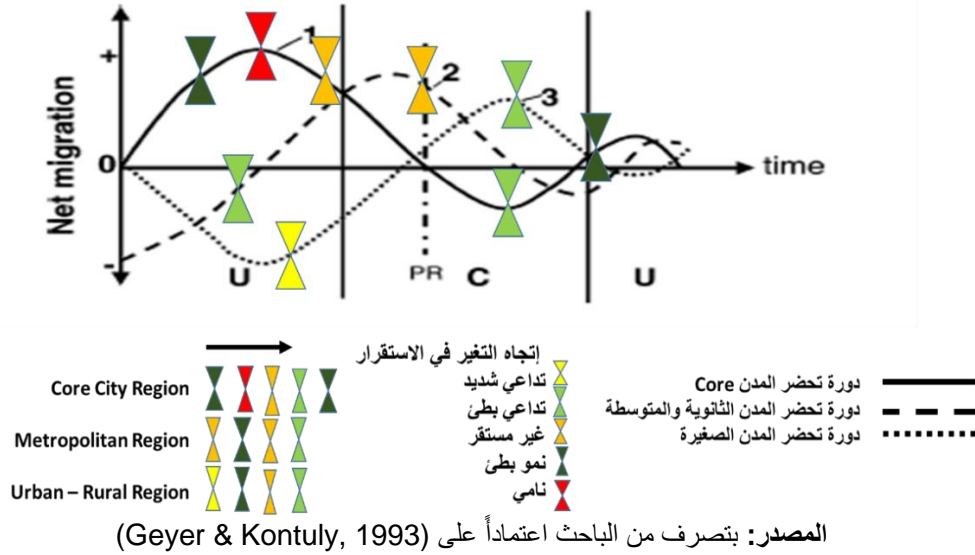
- مرحلة التمرکز الحضري **Urban concentration** وهي مرحلة يكون فيها جذب للسكان خلال فترات زمنية طويلة، بينما ريفها يظل بين غير مستقر ونمو بطيء خلال الدورات الزمنية، بينما مدينة المركز تبدأ في جذب الأنشطة الاقتصادية الحضرية في مستويات أعلى من متطلبات ظهريها الريفي وتبدأ الكتلة الحضرية لها في التوسع. يقابل هذه المرحلة في الأقاليم الوظيفية "الأقاليم المتروبوليتانية أو الحضرية **Metropolitan region**". الظهري الريفي يمثل نسب شبه حضرية أعلى من الأقاليم الوظيفية الريفية، ولذلك فإن إختبارات التحضر الوظيفي والإجتماعي والإتصالية من أهم الإختبارات التي تقيس القدرة التنموية للريف على استيعاب بعض أنشطة المدينة الرئيسية لتخفيف العبء والطلب على الأراضي. وتعتبر مدن هذا النمط مراكز تنمية شبه قومية أو إقليمية مثال (الإسكندرية، المنصورة، طنطا، أسبوط...)^٣
- مرحلة التحضر الكثيف **Urbanization** وهي تمثل المناطق الحضرية الممتدة، لها إقليم وظيفي ولها جغرافية مكانية مختلفة (الهوامش والأطراف الحضرية والممرات الحضرية)، تقابلها في الأقاليم الوظيفية **Core City region**. في دورات التحضر الطويلة لها من الجذب السكاني تبدأ الإستقرار أو التراجع في معدلات الإستقرار السكاني لصالح المدن في محيطها، وإذا قورنت معدلات التغيير السكاني لها ستكون بنسب منخفضة لأن حجمها السكاني كبير. في دول كثيرة تبدأ عملية انتشار السكان والأنشطة والإستثمارات إلى المدن الثانوية في النسق الحضري، وبالتالي تأخذ مدن أقاليمها فرص التحول إلى نمط الأقاليم المتحضرة. في الدول النامية، تمثل المدن الثانوية العواصم الإدارية للأقاليم، تتأخر المدن المتوسطة الحجم في فرص جذبها للسكان نتيجة المركزية الاقتصادية في مدن العواصم.

^١ تم التركيز على تحليل نسبة المهاجرين بسبب العمل والإقامة فقط لأنها داله في الإستقرار السكاني مقارنة بباقي الأسباب في التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ .
^٢ يجب ملاحظة أن تم حساب التغيير على الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٧ فقط لعدم وجود أهمية للإستقراء التاريخي السابق. وأن اختلاف مدى الفئات مختلف بين المجموعات حيث تم استقراء متوسطات الفئات من التحليل الإحصائي **Cluster analysis** دون التدخل بها على مستوى المدن في بادئ الأمر ثم تعميمها على الريف.

^٣ نتائج الاستقرار الحضري المنشور في "الفصل الرابع" في عدد خاص من مجلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي ٢٠١٩ بعنوان "النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية في مصر"، إعداد د. إيهال أحمد عبد المعطي، ويتناول تأثير النمو السكاني على حالة البيئة العمرانية للمدن والمحافظات مثال الرصيد السكني والنمو العشوائي ومؤشرات الإمداد بالبنية الأساسية.

- مرحلة الإنتشار للمدن الثانوية والمتوسطة والصغيرة وأقاليمها Urban-Rural Region نتيجة انتقال الأنشطة والخدمات وبالتالي العمالة والسكان، مؤثرة بذلك على ظهورها الريفي فيحدث تغير في خصائص الريف بدرجات متفاوتة حسب العلاقات التبادلية لمدينتها. وتعرف بمرحلة الهجرة العكسية Counter Migration والكاملة للتقل الوظيفي للمدن الكبرى التي كانت من قبل تركز صوب القرى والمناطق الريفية الصحراوية وتعرف بمرحلة التحضر المضاد Counter Urbanization، وهي أكثر المراحل خلخلة للتجمعات الحضرية الكبرى يتغير خلالها الاستقرار السكاني بين التداعي وعدم الاستقرار لأقاليم المدن الكبرى، بينما يتنامى الاستقرار السكاني في ريفها. ويوضح (شكل ٤) العلاقة بين دورات التحضر وإتجاهات الاستقرار السكاني ومستويات الأقاليم المختلفة.

شكل (٤) العلاقة بين دورات التحضر وإتجاهات الاستقرار السكاني لمستويات أقاليم المدن



٥/٤ نتائج ترميط المدن ومراكز المحافظات المصرية طبقاً للأقاليم الوظيفية

تم استخدام التحليلات السابقة في تصنيف المدن والمراكز وتسكينهم طبقاً للمحافظات وبالتالي يمكن الحكم على أنواع الأقاليم المدن للمراكز ضمن محافظاتنا. وفيما يلي عرض لنتائج التحليلات للحالة المصرية وتفسيراتها المختلفة. وأيضاً خريطة ترميط المدن ومراكز المحافظات المصرية والتي يمكن الإعتماد عليها في وضع منهج مناسب لتناول التخطيط الاستراتيجي للمراكز الإدارية وكما يوضح (شكل ٥) وهي مقسمة حسب فئات مدن الأقاليم:

- **أقاليم المدن المركزية Core-City R:** أحجام مدنها أكبر من ٥٠٠ ألف إلى مليونية التغير في حجمها السكاني التغير في حجمها السكاني مرتفع ومعدلات استقرارها السكاني متذبذب أو متداعي بمعدلات متوسطة على مدى فترات التعداد. وهي بذلك تكون في مرحلة التحضر الكامل وفقدت بعض من سكانها لصالح مدن أخرى في ظهورها المباشر أو غير المباشر ودخلت

مرحلة التحضر المضاد Counter Urbanization or Sub Urbanization

- **أقاليم مدن ثانوية على المستوى القومي أو الإقليمي في مرحلة التحضر Metropolitan R:** مدنها Secondary Core ذات أحجام أكبر من ١٠٠ ألف نسمة وأقل من مليون تمثل معدلات التغير في حجم سكانها نسب كبيرة ومعدلات استقرارها السكاني نامية، لأنها في مرحلة التحضر وما زالت تكون تكتلها الحضري السكاني وبالتالي فهي تمتلك من القدرات والفرص الاقتصادية، يمكنها من جذب السكاني.

- **أقاليم مدن شبة حضرية Urban-Rural R:** مدنها تعد ثانوية على المستوى الإقليمي في المراحل الأولى للتحضر Sub Core وهي ذات أحجام أكبر من ١٠٠ ألف وأقل من مليون تمثل معدلات التغير في حجم سكانها نسب منخفضة ومعدلات استقرارها السكاني غير مستقرة، لأنها في مرحلة أولية من مراحل التحضر إما لدخولها منافس مع المراكز الكبرى أو لطفرات تنموية حدثت لها أو لظهورها. ومعظم هذا المستوى يقع في الأحجام السكانية ١٠٠ : ٢٥٠ ألف نسمة. وهناك مدن متوسطة الحجم في فئة ٥٠ : ١٠٠ ألف نسمة ولكنها نامية الإستقرار الحضري وهي في الغالب مدن قريبة من مدن صناعية أو تتوطن بها خدمات إقليمية أو مدن ذات إتصالية مرتفعة إستفادت من موقعها الجغرافي.

٤ يجب الإشارة إنه لم يتم التدخل في ترميط النتائج الخاصة بالمدن بما يخص قيم فئات الاستقرار وفئات التغير في حجم السكان طبقاً للفئات الحجمية للمدن، لذلك تمثل النسب والقيم الحالات الغالبة بالفعل بين المدن حسب فئاتها.

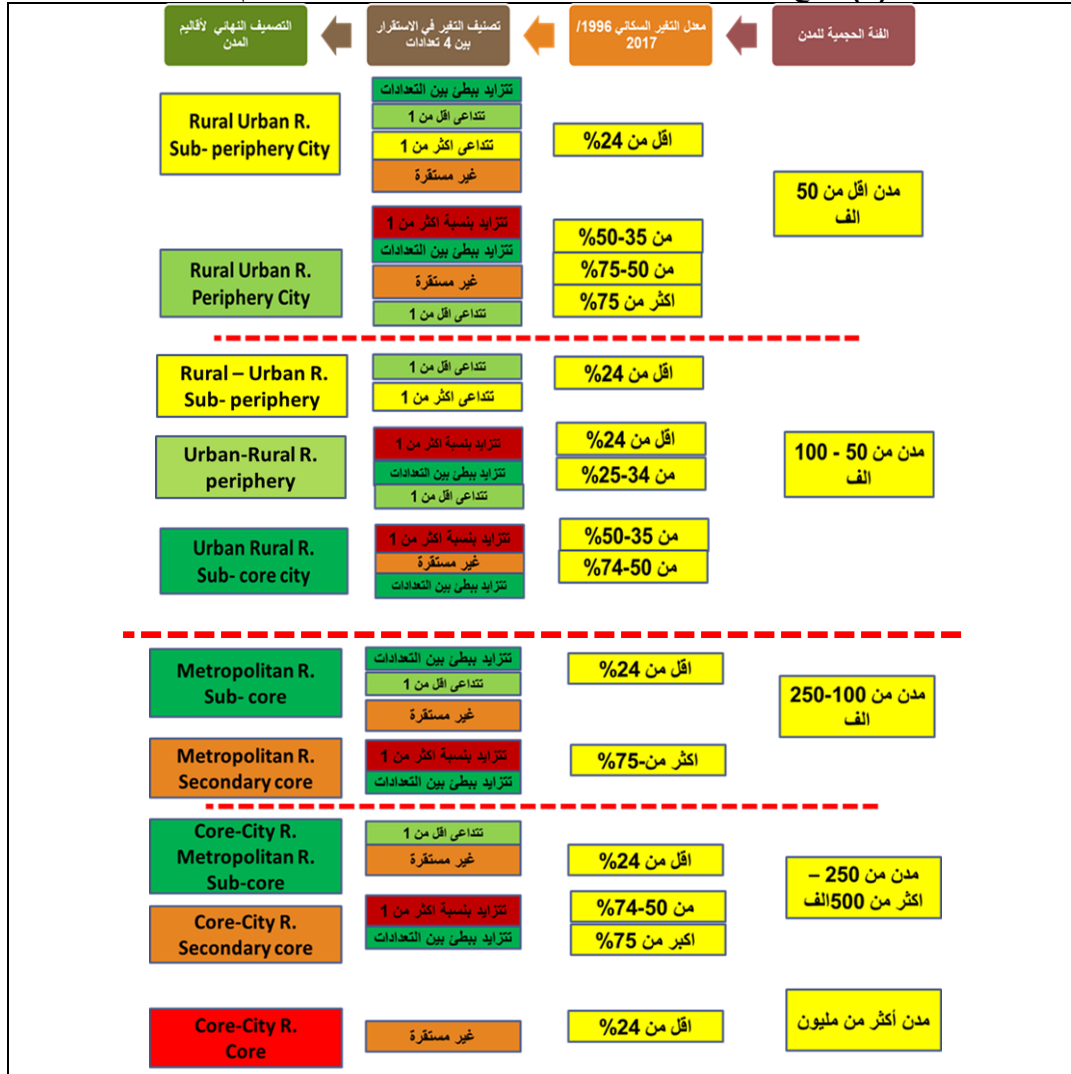
- أقاليم مدن ريفية **Rural - Urban R.** مدن ظهير رئيسية **Periphery**: وهي مدن ذات أحجام متوسطة وصغيرة من أقل من ٥٠: أقل من ١٠٠ ألف نسمة، معدلات التغير في حجم سكانها متوسط إلى مرتفع، بينما معدلات استقرارها السكاني متنوعة حسب علاقتها الوظيفية مع الدرجات الأكبر من المدن.

- أقاليم مدن ريفية **Rural - Urban R.**: مدنها ظهير ثانوي **Sub- Periphery** وهي مدن ذات أحجام متوسطة وصغيرة من أقل من ٥٠: أقل من ١٠٠ ألف نسمة، معدلات التغير في حجم سكانها منخفض، ومعدلات استقرارها السكاني غير مستقر أو متداعي، وهي في الغالب مدن اقتصادياتها أولية أو تقع في أقاليم زراعية.

بصفة عامة أنواع أقاليم المدن الغالبة في الحالة المصرية هي الأقاليم شبه الحضرية **Urban-Rural R.** والريفية **Rural-Urban R.**، يليها بأهمية أقل **Metropolitan R.**

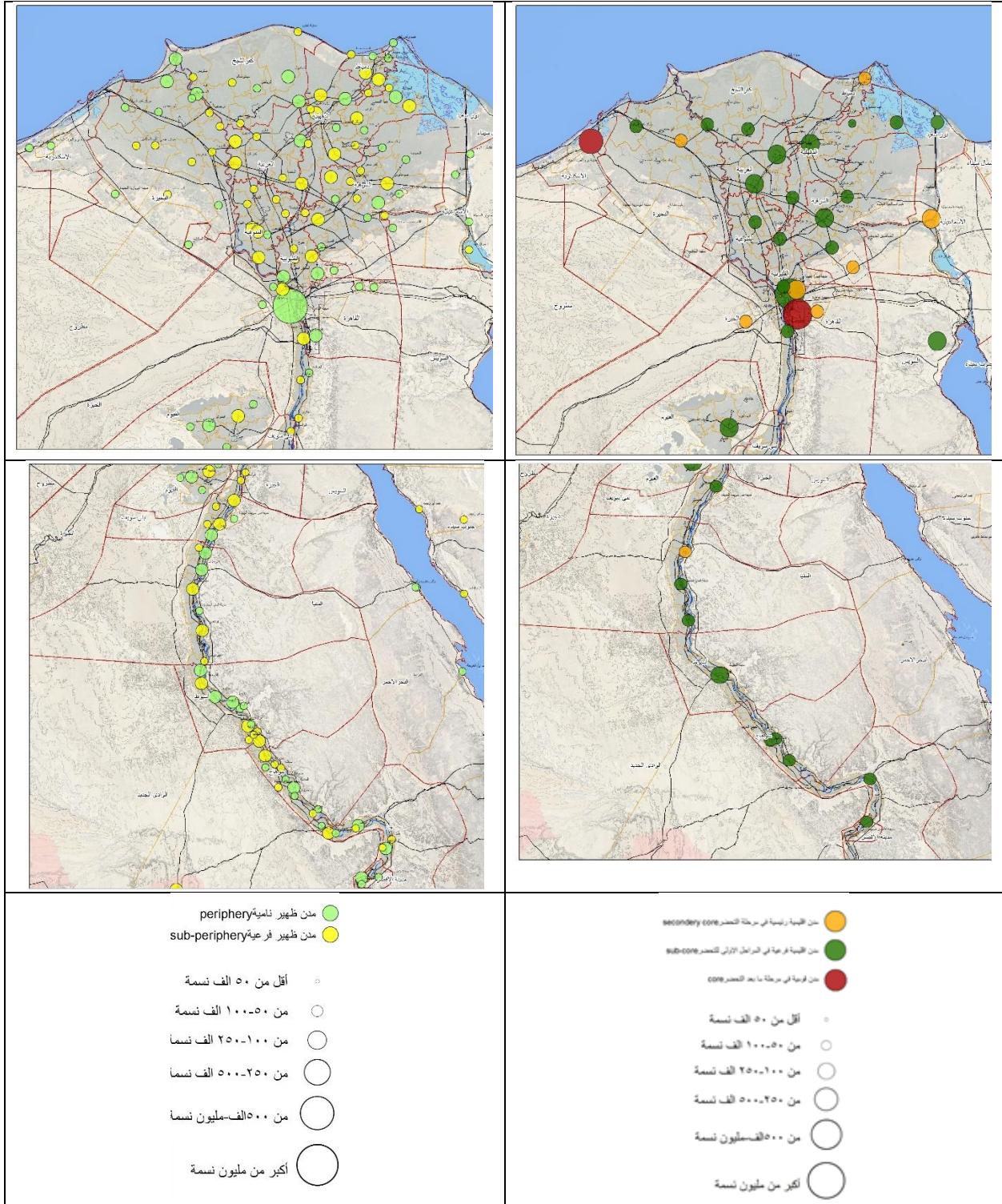
أما أقاليم المدن المركزية **Core-City R.** هو إقليم واحد على المستوى القومي يضم ثلاث مدن (هي القاهرة والكتلة الحضرية لمدينة الجيزة وشبرا الخيمة) هي مدن مليونية في تكتل حضري واحد لإلتحام حدودهم، والأقاليم الحضرية الكبرى **Metropolitan R.** وعددهم ٩ يقع معظمهم في إقليم الدلتا ويتراوح ثقل مدنها السكاني بين النصف مليون والأقل من مليون نسمة ولكنهم في مراحل الاستقرار تصنف مدنها بها ثانوية وفرعية رئيسية **Secondary Core & Sub Core**. الأقاليم الحضرية الكبرى ذات المدن في الفئات الحجمية من ٢٥٠ ألف نسمة إلى ٥٠٠ ألف نسمة هم أقاليم مدن عواصم المحافظات وكما هو موضح في (شكل ٥، ٦).

شكل (٥) نتائج تخطيط المدن ومراكز المحافظات المصرية طبقاً للأقاليم الوظيفية

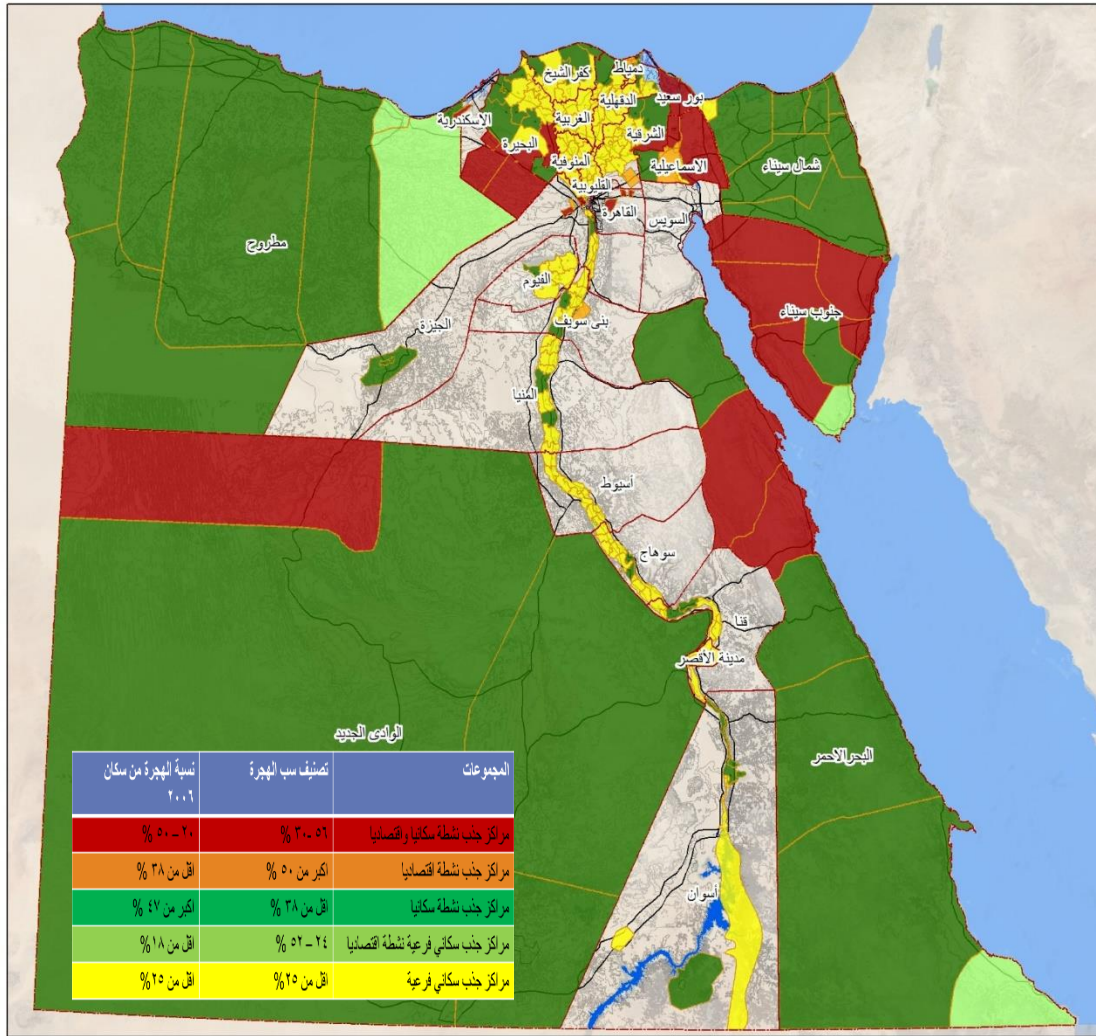


المصدر: الباحث اعتماداً على تجميع نتائج التحليل الإحصائي السابق

شكل (٦) نتائج تنميط مدن مراكز المحافظات المصرية طبقاً للأقاليم الوظيفية



شكل (٧) تصنيف المراكز طبقاً لأنواع التحرك السكاني



٥ التدخلات والدراسات المطلوب لإعداد المخططات الإستراتيجية لكل نمط

تختلف الدراسات المطلوبة لتحديد أو تخطيط أقاليم المدن طبقاً لخصائصها، ومن خلال النتائج السابقة أتضح أن أنواع أقاليم المدن في مصر تنحصر بين أقاليم المدن الريفية وشبه الريفية، أما أقاليم مدن عواصم المحافظات فجميعها من الأقاليم المتحضرة. ولا يعني هذا أن خصائص عمران الإقليم والتحديات التي تواجهها موحده وإنما تختلف في درجتها وتحدياتها المستقبلية. يستعرض هذا الجزء الدراسات المطلوبة لإعداد المخططات الإستراتيجية للمراكز الإدارية طبقاً لأنواعها مع التركيز على الأنماط الأكثر تواجداً في مصر. دراسة التحديات التي تواجه إعداد المخططات الإستراتيجية لكل مستوى ترتبط بنمط ومستوى إقليم المدينة، وتعكس طبيعة العلاقات والتفاعلات، ونوع القضايا والمشكلات، التي نحتاج إلى دراستها والتركيز عليها.

جدول (٢) تحديات إعداد المخططات الإستراتيجية على مستوى المراكز والدراسة اللازمة لها

مستوى إقليم المدينة	التحديات	الدراسات اللازمة
الأقاليم الريفية RURAL-URBAN REGION	<ul style="list-style-type: none"> حدود الأقاليم الريفية لا تمثل تحدياً كبيراً فنظراً لضعف دور المدينة في علاقتها الخارجية فحدود تفاعلها لا يتجاوز الحدود الإدارية. عدم اتزان توزيع الوحدات الريفية بالمركز وبالتالي اختلاف التقارب مع المدينة وتأثير ذلك على معايير توزيع الخدمات الإقليمية. عدم وجود بيانات موحدة للتجمعات الأقل (العزب والتوابع يمكن من خلالها معرفة مشكلاتها. وخاصة فيما يخص التبعية الإدارية خلال فترات التعداد. ضعف قدرات مراكز المعلومات في مندها. لا يوجد جغرافية لشبكات البنية الأساسية (خراطة). 	<ul style="list-style-type: none"> مورفولوجيا التجمعات وتشمل التوزيع العددي في كل وحدة محلية وزمام قري رئيسية دراسة الوزن السكاني داخل كل وحدة محلية مكونة للأقاليم المركزية الجغرافية للتجمع الرئيسي الريفي بين تجمعاتها الفرعية. المركزية الجغرافية للمدينة وتباعاتها الفعلية بينها وبين القرى الرئيسية. ديناميكيات التنمية للمدينة ويدخل فيها التغير في حجم سكانها مقابل التغير في حجم سكان ريفها وتحليل النمو والاتكماش الحادث في مناطق الإقليم. كثافة استخدامات الأراضي والكثافة السكانية لتحديد المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية والارتباط بين مناطق الكثافة المرتفع وكثافة الاستعمال. للاستفادة بها في نوعية الأنشطة والخدمات المناسبة طبعا لطبيعة التحضر والتريف.
الأقاليم شبه الحضرية URBAN- RURAL REGION	<ul style="list-style-type: none"> التحدي لهذا النمط عندما يقع إقليم مدينة في نطاق تأثير وتفاعل إقليم مدينة حضري، أو في ظهيرها. حيث تبدأ الأنشطة شبه الحضرية والحضرية في الزحف على المناطق القريبة من المدن الكبرى وتنشأ المحاور العمرانية نتيجة إلتحام الكتل على الطرق المؤدية للمدينة. التحديات في قياس وتحديد حدود الإقليم تتضح في الأتي: عدم تجانس المناطق داخل الإقليم نتيجة تعرض مختلف للتغيرات. يرتبط التغير في استخدامات الأراضي الإقليمية نتيجة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ولذلك يصعب تحديد حدود الملكيات الزراعية في المناطق المتغيرة. التحامات الكتل العمرانية بين التجمعات في مناطق الإمتداد العمراني السريع يصعب معها معرفة حدود فصل المناطق الإدارية عن نطاقات التبعية الوظيفية وخاصة المدينة والقرى الرئيسية المتأثرة. 	<ul style="list-style-type: none"> دراسة حدود تفاعل المدينة خارج حدودها الإدارية من خلال الاستدلال عن مناطق توزيع منتجات المدينة وحركة العمالة خارج الإقليم. حساب التغير في استخدامات الأراض الإقليمية بهدف معرفة المناطق ذات المشكلات الملحة Hotspot التي تتطلب قرارات ولوائح تخطيطية مختلفة. تحديد حجم الحركة على الطرق الإقليمية وعلاقتها بمناطق التغير في استخدامات الأراضي، لوضع أسس تخطيط شبكات نقل بعيدة عن المناطق Hotspot. تحديد خصائص الأراضي الزراعية المتغيرة نتيجة التلوث أو انخفاض الانتاجية بهدف تحديد سياسات تحويل استعمالاتها لصالح الأنشطة والخدمات. دراسة النسق الحضري لتحديد رؤية الإيزان الحضري على مستوى المحافظة. وتحديد نوع والحجم الاقتصادي المطلوب من مدن المحافظة، وبناء عليه يتم تحديد متطلباتها من الأنشطة.
الأقاليم المتحضرة METROPOLITA N REGION	<ul style="list-style-type: none"> تداخل حدود الإدارة المحلية في الأطراف الحضرية مع الحدود الإدارية للريف. ويصعب الفصل بينهما. صعوبة تحديد مناطق مصادر العمالة وقياس اتجاهات ومصادر رحلات العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> دراسة جغرافيا الإقليم ودرجة الإتصالية التي يتمتع بها الإقليم. دراسة دور مدينة الإقليم على مستوى المحافظة، وحركة الهجرة للسكان لمدن المحافظة لأنها داله في سوق الإسكان وداله على نجاح السياسات الاقتصادية. دراسة توطن المنشآت الاقتصادية لتحديد كثافة وأماكن توطنها. ومنها تحديد النطاقات المكونة للإقليم. حجم الاقتصاد للإقليم ونتاجية الإقليم GDP دراسة سوق الإسكان في المنطقة الحضرية للإقليم ونمط وسوق الإسكان في المدن الصغرى وشبه الحضرية خارج الإقليم. ولذلك لمعرفة فرص الإسكان للسكان خارج الإقليم. تنسيق إطار عمل تشاركي بين المناطق التي تشترك مع حدود التفاعل للإقليم بهدف وضع سياسات مكانية مشتركة مثال برامج خدمات إقليمية، مناطق عمل محلية مشتركة. place blind policy دراسة التأثيرات المتبادلة بين الأنشطة العمرانية والبيئة وخاصة البنية الأساسية وشبكة التلخص من المخلفات الصلبة.

٦ الخلاصة

إن عملية صياغة المخططات الإستراتيجية لمستوى المراكز الإدارية تعتبر من أصعب المستويات التي يمكن التعامل معها، لأنها تتعامل مع تأثيرات سياسات المستويات الأعلى من القومي إلى المحلي. قراءة هذه التأثيرات من الصعوبة أن تعمم بين أنماط الأقاليم، كما أن القراءة الأفقية لجغرافيا الظواهر الحادثة في الإقليم دون النظر إلى أسبابها ومصدرها لا يحقق الهدف من إجراء المخططات الإستراتيجية.

النتائج التي قدمها البحث لتنميط الاستقرار السكاني للمدن ومراكزها تؤكد أن تحديات تخطيط المراكز الإدارية يتواجد في أنماط المراكز لعواصم المحافظات والمتمثلة في أقاليم المدن المتحضرة Metropolitan R. حيث تتطلب دراسات على المستوى الإقليمي الأكبر لتحديد القوى المؤثرة على مشاكلها وقضاياها، فهي تقارب مستوى المحافظة لأهميتها في التنمية الإقتصادية على مستوى المحافظة والبعض منها على المستوى القومي، بالتالي تحديات التنمية على مستوى الريف مختلفة مثال تضخم التجمعات الريفية وزيادة تحضرها على حساب الأراضي الزراعية. لذلك تظهر تحديات إعداد المخططات لها في مرحلة التحليل الأولية ومرحلة وضع السياسات الموجهة للإستراتيجية.

أما الأقاليم شبه الحضرية والأقاليم الريفية تظهر تحدياتها في مرحلة وضع السياسات وتوزيع البرامج النوعية للمخطط لمراعاة الأبعاد التنموية ومردودها على تحسين قضايا الفقر والتدني الإقتصادي لمدن أقاليمها.

على العموم لابد من استخدام أدوات تحليلية متطورة لقراءة الديناميكيات المكانية الحادثة في العمران وتحديد النطاقات ذات التغيرات الخطرة والسريعة، ويجب إضافة معايير أخرى لتحسين التنميط المقترح في البحث منها الإقتصادية وحركة الرحلات اليومية، وكما تم عرضها في (جدول ١) في البحث، ويتم تحديد هذه المعايير مسبقاً قبل إجراء المخطط.

المراجع

References

- Coombes, M. (2014). From City-region Concept to Boundaries for Governance: The English Case. *Urban Studies*, 51(11), 2426–2443. <https://doi.org/10.1177/0042098013493482>
- Deas, I., & Ward, K. G. (2000). From the “new localism” to the “new regionalism”? The implications of regional development agencies for city–regional relations. *Political Geography*, 19(3), 273–292.
- Geyer, H., & Kontuly, T. (1993). A Theoretical Foundation for the Concept of Differential Urbanization. *International Regional Science Review*, 15(2), 157–177.
- Korcelli, P. (2008). *Review of Typologies of European Rural-Urban Regions*.
- Lindsay, D. (2012). *The City-Region Concept in a Scottish Context*. (Doctoral dissertation). University of Glasgow. Retrieved from <http://theses.gla.ac.uk/3811/>
- Marvin, S., Harding, A., & Robson, B. (2006). *A Framework for City-Regions (Creating Sustainable Communities)*. London: Office of the Deputy Prime Minister.
- Piorr, A., Ravetz, J., & Tosics, I. (2011). *Peri-Urbanization In Europe: Towards European Policies to Sustain Urban-Rural Futures: A Synthesis Report*. Copenhagen: Forest & Landscape, University of Copenhagen.
- Rodríguez-Pose, A. (2008). The Rise of the “City-region” Concept and its Development Policy Implications. *European Planning Studies*, 16(8), 1025–1046.
- Scott, A. J. (2019). City-regions Reconsidered. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 51(3), 554–580. <https://doi.org/10.1177/0308518X19831591>
- Welsh Government. (2012). *City Regions Final Report*. Cardiff: Welsh Government.

جدول (٤) الاستقرار لريف مراكز الجمهورية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠١٧

محافظة	ريف المركز	بين 1996 - 2017 الاستقرار النسبي	محافظة	ريف المركز	بين 1996 - 2017 الاستقرار النسبي	محافظة	ريف المركز	بين 1996 - 2017 الاستقرار النسبي
محافظة البحيرة	الجيزة	معدني الاستقرار	محافظة مطروح	مصرى مطروح	معدني الاستقرار	محافظة كفر الشيخ	كفر الشيخ	معدني الاستقرار
	الفيوم	معدني الاستقرار		الحمم	معدني الاستقرار		القليين	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		الصفه	معدني الاستقرار		دوق	معدني الاستقرار
	المنيا	معدني الاستقرار		سيوة	معدني الاستقرار		فيلا	معدني الاستقرار
	الغربية	معدني الاستقرار		سيدي بربوط	معدني الاستقرار		طوبس	معدني الاستقرار
	البحر الاحمر	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		القليين	معدني الاستقرار
	البحر الاحمر	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		بلا	معدني الاستقرار
	البحر الاحمر	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		معمل	معدني الاستقرار
	البحر الاحمر	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		سيدي سالم	معدني الاستقرار
	البحر الاحمر	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
محافظة الاسكندرية	البحرية	معدني الاستقرار	محافظة الدقهلية	المنيا	معدني الاستقرار	محافظة الغربية	المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
محافظة القاهرة	البحرية	معدني الاستقرار	محافظة اسيوط	المنيا	معدني الاستقرار	محافظة اسيوط	المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار
	البحرية	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار		المنيا	معدني الاستقرار

محافظة	ريف المركز	بين 1996 - 2017 الاستقرار النسبي	محافظة	ريف المركز	بين 1996 - 2017 الاستقرار النسبي
محافظة سوهاج	سوهاج	حادي الاستقرار	محافظة قنا	قنا	حادي الاستقرار
	لمراغة	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	طيطبا	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	طما	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	الليسا	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	جرجا	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	لمشاة	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	الجيم	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	سفاقنة	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
	دار السلام	حادي الاستقرار		قنا	حادي الاستقرار
محافظة الأقصر	جبهة	حادي الاستقرار	محافظة أسوان	أسوان	حادي الاستقرار
	العسيرات	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	قا	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	أبو طشت	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	فرشوط	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	نجع حمادي	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	دشنا	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	الوقف	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	قسط	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
	قويس	حادي الاستقرار		أسوان	حادي الاستقرار
محافظة المنيا	المنيا	حادي الاستقرار	محافظة المنيا	المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار
	المنيا	حادي الاستقرار		المنيا	حادي الاستقرار

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠١٧، ٢٠٠٦، ١٩٩٦

The classification of the urban population stability as a guide for preparing strategic plans for city-regions in Egypt

Ebtihal Ahmed

Department of Regional Development, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University

Abstract

The Law of 119 has aligned the strategic planning as an important approach to formulate the national, governorates, cities and villages plans. But the law did not include the city-region level and its sub-levels, given that the proposed plans are regulated with the "Haize" to control the urban growth, and local projects are sufficient to bring out development. The strategic planning methodological process showed a gap in terms of the spatial distribution of the economic activities and regional services, an imbalance between populated areas, and insufficient needs. Therefore, the paper will address the classification criteria of city-regions based on the understanding of the nature of the relationship between the city and its rural hinterland, that could be used in profiling city-regions in Egypt, as well as focusing on the studies that could be taken into the strategic planning process methodology. The research discusses the importance of the city-region level for different strategic development policies, reviews the literature and case studies about profiling criteria for the city-regions, then tests the criteria chosen for profiling the Egyptian city-regions; using the urban population stability changes between four censuses, and the research ends with sets of interventions required to plan each class of city-region.

Key words: Functional Region, Urban Stability, Urban Rural Region